المدى القصير من ٠,٤ بليون إلى ٢,٦ بليون الى ٥,٣ بلايين. وإزدادت اهمية البنوك الاميركية من خلال عملية تدويل الرأسمال على نطاق واسع، فازداد عدد البنوك الاميركية التي لها فروع في العالم من ٨ بنوك عام ١٩٦٠ الى ١٢٩ بنكاً في عام ١٩٧٤ ، وإزداد عدد فروع هذه البنوك في الخارج في الفترة نفسها من ١٣١ فرعاً الى ٧٣٧ فرعاً ، وإزداد رصيدها من ٣,٥ بلايين دولار إلى ١٥٥ بليون دولار (٤٩) .

واصبح من الواضح في منتصف الستنيات ان القطاعات الهامة للاقتصاد الاميركي والاوروبي (الغربي) والياباني قد اصبحت متشابكة اكثر فاكثر ، وان حلم انشاء « مجتمع دولي » محصور في مجموعة من البنوك والاعمال قد اصبح حقيقة . وقد عبر روكفلر عن هذا الاتجاه بقوله : « حان الوقت لازالة الحصار من حول الشركات المتعددة الجنسية لكي يسمح لها بالاستمرار في عملها الذي لم ينته وهو تطوير الاقتصاد العالمي » (٥٠) .

وقد صرح جورج بول احد المنظرين لهذه السياسة في عام ١٩٦٧ ، أمام اللجنة البريطانية لغرفة التجارة الدولية بقوله : « في هذه السنوات العشرين التي تلت الحرب العالمية الثانية بدأنا نلاحظ ـ بالفعل وليس بالقول ـ ان الحدود السياسية للدول القومية ضيقة ومحدودة ولا تسمح بتحديد الاطار للنشاطات الخاصة بالتجارة والاعمال » (٥١) .

ولكن بدأ الدولار يفقد من قيمته في أواخر الستينات مع توسع الاقتصاد الاوروبي والالماني ومع الزيادة في قوة الين الياباني والمارك الالماني ، فلم يستطع الاستمرار كوسيلة للتبادلات الدولية وكبديل للذهب ، واصبحت الحماية الاقتصادية التي كانت قائمة على الاقتصاد الاوروبي غير ضرورية ، واتفق رجال الاعمال في هذه الفترة على ضرورة اصلاح النظام الاقتصادي العالمي . وهكذا بدأت نقاشات جدية في هذه الاوساط ، في أوائل السبعينات ، من أجل البحث عن اساليب جديدة لمواجهة تدهور القوة الإقتصادية الاميركية (٥٢) .

ب ـ **صدمات نيسكون** : اتخذ رتيشارد نيسكون في عام ١٩٧١ بعض الإجراءات الاقتصادية التي ادت الى حدوث ما يسمى « بصدمات نيكسون » في المجال الاقتصادي . فقد أوقف نيكسون عملية تحويل الدولار الى الذهب أو اي رصيد احتياطي آخر ، وكان الهدف من ذلك خفض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الاخرى وبالتالي زيادة حجم الصادرات الاميركية . واعتبرت هذه الخطوة خرقا لاتفاقيات صندوق النقد الدولي . ووضع نيكسون ضريبة بلغت ١٠ ٪ على الواردات الاميركية مما كان يعتبر خرقا للاتفاقيات العامة حول التجارة والضريبة الجمركية (GATT) ، كما طالب اليابان وهونغ كونغ بخفض صادراتهما من المنسوجات الى الولايات المتحدة . وقد نجحت هذه السياسة نوعا ما في ربيع ١٩٧٢ عندما وافقت هاتان الدولتان على خفض صادراتها الى الولايات المتحدة ، والاقلال من الاجراءات الجمركية على السلع الاميركية (٥٣) .

وكانت هذه الخطوة تهدد مصالح ممثلي الشركات المتعددة الجنسية وممثلي ما يعرف بالرأسمال الدولي (International Capital) ، وهم أكبر رجال الاعمال في الولايات المتحدة والعالم الغربي ، ويعتبر دافيد روكفلر من أهم الافراد . وقد استقال عدة ممثلين لهذا التيار المتعدد الجنسية من ادارة نيكسون ، منهم فيليب تريسايز (Philip h. Trezize) الذي